

Distr.: General  
2 December 2016  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية  
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية  
الدورة الثامنة  
جنيف، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

## تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن أعمال دورتها الثامنة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

### المحتويات

الصفحة

٢	..... موجز الرئيس	أولاً -
١٠	..... المسائل التنظيمية	ثانياً -
١١	..... الحضور	المرفق



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-21293(A)



\* 1 6 2 1 2 9 3 \*

## أولاً - موجز الرئيس

### ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

١- ألقى مدير شعبة الاستثمار والمشاريع البيان الافتتاحي، الذي أعقبته بيانات الوفود التالية: الأرجنتين، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وناميبيا، باسم المجموعة الأفريقية؛ وجزر البهاما، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والصين؛ وجمهورية فنزويلا البوليفارية؛ ومصر؛ والمغرب.

٢- وسلط المدير الضوء على التحديات الثلاثة التي تواجهها البلدان في مجال تمويل التنمية، وتشكل محور العمل السياسي الذي يضطلع به الأونكتاد. فأولاً، هناك حاجة إلى سد الفجوة القائمة في تمويل أهداف التنمية المستدامة، المقدرة بنحو ٢,٥ تريليون دولار سنوياً، لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويشكل إطلاق العنان لاستثمارات القطاع الخاص أمراً حاسماً الأهمية لبلوغ هذه الغاية. وثانياً، لا بد من تعزيز القدرات الإنتاجية وتوسيع نطاق سلاسل القيمة العالمية لتحريك عجلة التجارة والاستثمار، اللذين ظلا يعانيان من الكساد منذ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. وثالثاً، هناك حاجة إلى إطلاق التمويل لتطوير مجال تنظيم المشاريع والنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ ويمثل إشراك القطاع الخاص عاملاً رئيسياً في هذا الصدد أيضاً. ويواجه مجال العلم والتكنولوجيا بدوره ثلاثة تحديات، هي الحاجة إلى زيادة الاستثمار، والحاجة إلى تعزيز الشمول وتقليص الفجوة الرقمية، والحاجة إلى تحسين قدرة البلدان النامية على تسخير التكنولوجيا في دعم إنجاز أهداف التنمية المستدامة.

٣- وأكد المدير الدور المحوري للاستثمار في ضمان النجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. غير أن اتجاهات عملية رسم السياسات في هذا المجال اتسمت بالتباين والثنائية، وسلط المدير الضوء على اتجاهين متضاربين في هذا الصدد. فعلى الصعيد القطري، تعمل البلدان على اتخاذ تدابير سياسية لتحرير الاستثمار، بموازاة اعتماد تدابير تقييدية في بعض الصناعات والقطاعات. وأما على الصعيد الدولي، فإن نظام اتفاقات الاستثمار الدولية يتسم بالتجزؤ وعدم التنسيق. وتطرح أهداف التنمية المستدامة معضلات سياسية محددة، ولا سيما الحاجة إلى فهم السبل الكفيلة بتوجيه الاستثمار الخاص إلى قطاعات مرتبطة بتلك الأهداف، معظمها قطاعات حساسة تُفرض فيها قيود على مشاركة الاستثمارات الخاصة (كالصحة والتعليم والهيكل الأساسية، مثل المياه). وفي الوقت نفسه، تسهم كثرة المعايير الخاصة، على مستوى صناعة معينة، وعلى مستوى القطاع، بل وحتى على صعيد الشركات، في تعقيد البيئة التشغيلية على المستثمرين والمصدرين، ولا سيما في البلدان النامية. وأشار المدير إلى ولايات الأونكتاد في مجالات الاستثمار والمشاريع والعلم والتكنولوجيا، موضحاً أن هذه الهيئة تلقت ولايات شاملة وطموحة من الجمعية العامة والمؤتمرات والقمم الرئيسية، بما في ذلك المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر).

وقال إن مداولات اللجنة ستكون لها أهمية خاصة في توفير التوجيه الحكومي الدولي بشأن كيفية تنفيذ هذه الولايات.

٤- وأبرز جميع المندوبين أهمية عمل الأونكتاد في النهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأنشوا على النهج الموجه نحو الاستثمار الذي يتبعه الأونكتاد في هذا السياق. وبالنظر إلى تباطؤ الاستثمار والتجارة والنمو الاقتصادي العالمي، أشار المندوبون إلى أهمية معالجة المسائل المتصلة بالفجوة الكبيرة في التمويل، التي ترتبط بتحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي وأهداف التنمية المستدامة. وشدد مندوب على ضرورة أن تركز الأمانة مزيداً من الاهتمام لسبل سد الفجوة في التمويل، وحث مندوب آخر الأونكتاد على تكثيف جهوده الرامية إلى مساعدة البلدان النامية في تعزيز وتيسير الاستثمار المسؤول من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٥- وأقر جميع المندوبين بفائدة الأطر السياساتية العملية التي وضعها الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية في تحسين رسم السياسات. وشددوا على استمرار أهمية وتأثير عمل الأونكتاد، بما في ذلك إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإطار سياسات تنظيم المشاريع، وقائمة الإجراءات العالمية من أجل تيسير الاستثمار، والأدوات المتاحة من خلال منبر سياسات الاستثمار، مثل قاعدة البيانات الموحدة بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. وأبرز ممثل إحدى المجموعات الإقليمية هذه الأطر والأدوات باعتبارها نماذج لما يمكن أن يحققه اجتماعات الخبراء الأخرى وغيرها من الأفرقة العاملة الحكومية الدولية.

٦- وفيما يتعلق بمجال البحث، أشار عدة مندوبين إلى جودة تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٦ وأهميته في معالجة القضايا الراهنة. وأثنى ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على الأمانة لما قدمته من مساعدة في صياغة المبادئ التوجيهية بشأن وضع سياسات الاستثمار على الصعيد العالمي، التي اعتمدها مجموعة العشرين في تموز/يوليه ٢٠١٦. وقال الممثل إن الأونكتاد شارك عن كثب في صياغة هذه الوثيقة والتفاوض بشأنها، وأشار إلى أنها ستساعد في تحسين بيئة سياسات الاستثمار الدولي وستسهم في تحقيق النمو الشامل والمستدام. وحث الأونكتاد على مواصلة التعاون مع البلدان وسائر المنظمات من أجل النهوض بالعمل المتعلق بوضع سياسات الاستثمار وإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية على الصعيد الدولي. وشدد بعض المندوبين على الحاجة إلى موارد إضافية لدعم عمل الأونكتاد في مجال الاستثمار والمشاريع، ولا سيما لبناء قدرات البلدان النامية على رسم السياسات، من أجل ضمان بيئة تتيح تكافؤ الفرص في المفاوضات والمناقشات الدولية بشأن التجارة والتنمية، وبخاصة بشأن مسألة الاستثمار.

٧- وعرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع أحدث البيانات والاتجاهات المتعلقة بالاستثمار وتنظيم المشاريع. ومنذ الأزمة المالية العالمية، ظلت تدفقات الاستثمار في مستويات أدنى من الذروة التي بلغت في عام ٢٠٠٧، مما يدل على هشاشة الاقتصاد العالمي. وقد زادت تدفقات الاستثمار بنسبة ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٥، ولكن هذا النمو يعزى إلى حد كبير إلى

عمليات الدمج والتملك وإعادة هيكلة الشركات، الأمر الذي لم يزد من القدرة الإنتاجية ولم يخلق وظائف جديدة في الاقتصاد العالمي. وتبيّن أن الطريق نحو انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر وعرة - إذ يُتوقع أن تنخفض التدفقات في عام ٢٠١٦، على أن تنتعش انتعاشاً متواضعاً حسب التوقعات في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وما تزال عملية رسم سياسات الاستثمار تتسم بالثنائية، وطنياً ودولياً، إذ ركزت نسبة ٧٨ في المائة من التدابير السياساتية التي نُفذت في عام ٢٠١٥ على مجال التحرير، بينما كانت نسبة ٨٦ في المائة من هذه التدابير مواتية للاستثمار في عام ٢٠١٤. واستمر تزايد عدد اتفاقات الاستثمار الدولية، وإن بوتيرة أبطأ. ففي عام ٢٠١٥، وُقِع منها ٤٢ اتفاقاً جديداً، ليبلغ مجموعها ٣٣٠٤ اتفاقات على الصعيد العالمي. ويتطلب تعقّد هذا المجال المتنامي من اتفاقات الاستثمار الدولية حنكة وبصيرة، كما أن إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية يتبوأ مكانة عالية في جدول الأعمال الدولي.

٨- وقد استجاب الأونكتاد لديناميات الاحتياجات في مجال صياغة السياسات بتحديث إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة ووضع خريطة طريق لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية في عام ٢٠١٥. وحدد الأونكتاد في عام ٢٠١٥ أيضاً فجوة منهجية في مجال رسم السياسات لتيسير الاستثمار، وسعيًا منه لسدها وضع قائمة الإجراءات العالمية من أجل تيسير الاستثمار، لتوجيه الجهود الرامية إلى النهوض بتيسير الاستثمار في إطار أهداف التنمية المستدامة. وأشار المدير إلى الدور الاستراتيجي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأفاد بأن الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة ستعقد في قرار يدعو الأونكتاد إلى "مواصلة تقديم الدعم والمساعدة إلى الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، للوقوف على تدابير متسقة للسياسة العامة المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة وتعزيز المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، وصياغة تلك التدابير وتنفيذها وتقييمها". وسيركز عمل الشعبة المتعلقة بتطوير تنظيم المشاريع، المتجه فعلاً نحو تمكين فئات مثل النساء والشباب، تركيزاً متزايداً في المستقبل على الفئات المهمشة والضعيفة مثل المهاجرين والفقراء في المناطق الريفية.

٩- وعرضت مديرية شعبة التكنولوجيا واللوجستيات أحدث التطورات في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية. وما انفك هذا المجال يزداد أهمية في المساعدة على مواجهة التحديات العالمية، ولا سيما بوصفه عنصراً رئيسياً من عناصر إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا - بل ودُمج في هذا الإطار. وقد أسند مافيكيانو نيروبي (Nairobi Maafikiano)، الذي اعتمد أثناء الأونكتاد الرابع عشر، ولاية جديدة إلى الأونكتاد تتمثل في تعزيز عمله المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة تعزيز عمله في مجالي التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وسيطلب النطاق والوتيرة غير المسبوقين للتحويل الهيكلي اللازم في البلدان النامية لبناء القدرة الإنتاجية من أجل تحقيق تنمية شاملة للجميع تحسناً ضخماً قائماً على التكنولوجيا والابتكار

في مجالي الإنتاجية والقدرة التنافسية. وقالت المديرية إن المسألة التي ينبغي معالجتها هي السبل الكفيلة بتمكين الأونكتاد من الاستجابة على أفضل وجه للتركيز المتزايد على العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٠- ويسعى الأونكتاد إلى إقامة أوجه التآزر في هذه القضايا على نطاق أركان عمله الثلاثة. ويشمل عمله المتعلق ببناء توافق الآراء مجالين مختلفين وإن كانا متكاملين. فأولاً، يقدم الأونكتاد الخدمات الفنية للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية واجتماعات الخبراء ذات الصلة، ويجري فضلاً عن ذلك استعراضات لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتدل هذه الاستعراضات على أن هناك حاجة إلى إدخال تحسينات سياساتية هائلة كي يتسنى للبلدان النامية أن تستفيد بفعالية من العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويبين هذا التعاون التقني أيضاً أن العديد من البلدان لم تول بعد الاعتبار الاستراتيجي اللازم لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وأن السياسات المتبعة تفتقر في الغالب إلى التمويل الكافي لتنفيذها. ولم تدمج بلدان عديدة بعد العلم والتكنولوجيا والابتكار في السياسات الإنمائية الرئيسية الأخرى أو لم تعممها بعد في السياسات الإنمائية عموماً. وتسهم الدروس المستخلصة من استعراضات السياسات في ما يضطلع به الأونكتاد من عمل يتعلق بإجراء مزيد من البحوث وبناء توافق الآراء. وثانياً، يؤدي الأونكتاد دور أمانة لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية - وهي أعلى هيئة استشارية حكومية دولية في الأمم المتحدة معنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية. وتعكف اللجنة حالياً على دراسة الموضوعين التاليين اللذين يحظيان بالأولوية: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في ضمان الأمن الغذائي بحلول عام ٢٠٣٠؛ وثُجج الابتكار الجديدة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وستستعرض اللجنة، في دورتها المقبلة، التطورات الحديثة في العلم والتكنولوجيا والابتكار وما تنطوي عليه من إمكانيات زيادة الإنتاجية الزراعية؛ والتكنولوجيات الجديدة التي يمكن أن تساعد صغار المزارعين؛ وآليات التمويل الجديدة لدعم الابتكار في البلدان النامية.

١١- وأعرب عدة مندوبين عن دعمهم لعمل الأونكتاد فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وطلب ممثل مجموعة إقليمية إلى الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية على تحديد تطبيقات العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات الإنتاجية، ولا سيما في القطاعات الهامة لأفريقيا، وأشار إلى أهمية سد الفجوات التكنولوجية والحاجة إلى الارتقاء التكنولوجي، وكذلك إلى المهارات وتطوير المؤسسات لاستيعاب التكنولوجيات المتاحة وتكييفها والابتكار على الصعيد المحلي. وشدد ممثل مجموعة إقليمية أخرى على الإمكانيات التي ينطوي عليها الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرة التنافسية التجارية من خلال الابتكار وتحسين الإنتاجية، بتشجيع نقل التكنولوجيا. وأشار أحد المندوبين إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي أن يشجع على نقل التكنولوجيا، وأبرز مندوب آخر الحاجة إلى سد الفجوة الرقمية من أجل تعزيز التنمية.

**باء- تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة**  
(البند ٣ من جدول الأعمال)

١٢- عرض تقرير الدورة نائب الرئيس - المقرر للدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة. وأشار إلى أهمية اتباع نهج سياسي متماسك من أجل تسخير الاستثمار لأغراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، اعترفت على نطاق واسع بدور الأونكتاد بوصفه المحفل المتعدد الأطراف للتعاون على رسم سياسات الاستثمار الموجه نحو تحقيق التنمية المستدامة، وطلب إليه أن يواصل عمله المنهجي المتعلق بإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية على نحو يلائم التنمية المستدامة، على نطاق أركان عمله الثلاثة. وأكد الاجتماع أيضاً ما تتسم به مجالات تنظيم المشاريع والتكنولوجيا والابتكار من أهمية حاسمة في تعزيز بناء القدرات الإنتاجية والنهوض بالتنمية المستدامة. وذكر نائب الرئيس الحاجة إلى أن تواءم سياسات تنظيم المشاريع تدريجياً مع أهداف التنمية المستدامة، على النحو الموصى به في إطار سياسات تنظيم المشاريع. وينبغي للحكومات والشركاء الإنمائيين تحديد التحديات الرئيسية التي تقف في وجه أصحاب المشاريع، والأخذ بنهج شمولي لدى رسم سياسات تنظيم المشاريع لمواجهة تلك التحديات، ورصد تنفيذ تلك السياسات وأثرها من أجل دعم النهوض بالمشاريع التجارية. وطلب إلى الأونكتاد أن يعزز دعمه للبلدان في هذا المجال، وقد أسهم الاجتماع في صقل إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإطار سياسات تنظيم المشاريع، وإطار سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتؤكد نوعية وأثار هذه المنجزات فعالية اجتماعات الخبراء باعتبارها محفلاً لبناء توافق الآراء، بالاستناد إلى تبادل الأفكار والخبرات، مما يحفز العمل صوب تعزيز جهود رسم سياسات الاستثمار الموازية للتنمية.

١٣- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.4/12.

**جيم- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورتيه الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين**  
(البند ٤ من جدول الأعمال)

١٤- أشارت رئيسة الدورة، لدى عرض تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورتيه الثانية والثلاثين، إلى أن فريق الخبراء قد نظر في البندين التاليين من جدول الأعمال: الأسس الجوهرية للإبلاغ العالمي الجيدة - المتطلبات الدولية لمراجعة الحسابات والضمان والممارسات الجيدة في مجال تنفيذها؛ واستعراض الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز دور الإبلاغ من جانب الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكان مندوبون قد سلطوا الضوء على التحديات المتصلة بالتنفيذ الفعال للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، مثل ضمان التقارير غير المالية ومراجعة حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الحجم، والتقارير المالية التي تُعدّها كيانات القطاع العام. وقد طلب فريق الخبراء إلى الأونكتاد مواصلة تيسير تبادل الممارسات السليمة في التنفيذ المنهجي للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والضمان وإنفاذها، بطرق تشمل إجراء دراسات حالات إفرادية، وتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل من أجل بناء القدرات. وفيما يتعلق بالبند الثاني من جدول الأعمال، أبرز فريق الخبراء زيادة الطابع الملح للطلب على دمج معلومات الاستدامة في دورة الإبلاغ من قبل المؤسسات، في ضوء اعتماد أهداف التنمية المستدامة، وطلب إلى الأونكتاد أن يضطلع بمزيد من العمل، بالتعاون مع الفريق الاستشاري، بهدف تحديد الممارسات السليمة للإبلاغ من قبل الشركات بشأن أهداف التنمية المستدامة وتيسير مواءمة إجراءات الإبلاغ عن الاستدامة.

١٥- وأشارت رئيسة الدورة الثانية والثلاثين، لدى عرض تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الثالثة والثلاثين، إلى أن فريق الخبراء قد نظر في البندين التاليين من جدول الأعمال: التنفيذ العملي لرصد امتثال وإنفاذ متطلبات المحاسبة ومراجعة الحسابات من أجل إبلاغ عالي الجودة؛ وتعزيز دور الإبلاغ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة - دمج المعلومات البيئية والاجتماعية والإدارية في تقارير الشركات. وقد طلب فريق الخبراء إلى الأونكتاد أن يدرج التعليقات والاقتراحات التي يقدمها المندوبون أثناء الدورة في مشروع الوثيقة المعنونة "رصد الامتثال والإنفاذ من أجل إبلاغ عالي الجودة من قبل الشركات: إرشادات بشأن الممارسات السليمة"، وينشرها باعتبارها وثيقة توجيهية لتعميمها على نطاق واسع؛ ودعا الأونكتاد إلى أن ينهض، بالتعاون مع الفريق الاستشاري، بعمله المتعلق باختيار عدد محدود من المؤشرات الأساسية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة من أجل الإبلاغ من قبل الشركات بغية تيسير مواءمة الإبلاغ عن الاستدامة، بما يتماشى مع إطار رصد أهداف التنمية المستدامة ومؤشراته، وذلك لوضع وثيقة توجيهية تساعد الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز دور الإبلاغ من قبل الشركات في آلية رصد أهداف التنمية المستدامة.

١٦- وسلطت الرئيسة الضوء على دور الإبلاغ المالي وغير المالي في رصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد أبرزت الدورة الثانية والثلاثون الدور الأساسي الذي تؤديه معايير مراجعة الحسابات والضمان في تيسير تكوين رؤوس المال، من خلال تعزيز ثقة المستثمرين التي يمكن أن تؤدي إلى تعبئة الموارد المحلية والدولية. وأحرزت الدورة الثالثة والثلاثون تقدماً في هذا الموضوع، إذ ناقشت السبل العملية للأخذ بإجراءات رصد امتثال وإنفاذ متطلبات المحاسبة ومراجعة الحسابات من أجل إبلاغ عالي الجودة، ونظرت في السبل الكفيلة بتعزيز دور الإبلاغ في رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال إدماج المعلومات البيئية والاجتماعية والإدارية في الإبلاغ. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الرئيسة تفاصيل عن مجموعة متنوعة من الأنشطة التي ما فتئت تضطلع بها الأمانة لتعزيز عمل فريق الخبراء، تشمل ما يلي: حوار سياسات رفيع المستوى بشأن الإبلاغ عن الاستدامة، عُقد في نيروبي في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦ أثناء الأونكتاد الرابع عشر؛ وحلقات عمل تقنية بشأن المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المتصلة بالقطاعين الخاص والعام؛ ومشروعاً للمساعدة التقنية نُفذ في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية يتضمن

عناصر تتعلق بالإدماج المالي والمحاسبة بالنسبة إلى المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والمساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء في إطار عملية تنفيذ أداة التطوير المحاسبي.

١٧- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، طلب أحد المندوبين إلى الأونكتاد أن ييسر الاتصالات بين الوفود التي يوجد مقرها في جنيف بسويسرا، وفي نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، بهدف زيادة عدد الدول الأعضاء التي يختارها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعضوية فريق الخبراء. وسلطت الأمانة الضوء على الجهود المبذولة في هذا الصدد، بما في ذلك التداول عن بعد، والإحاطات التي يقدمها موظفو الأونكتاد إلى الوفود، وسلسلة من مآدب الغذاء التي ينظمها الأمين العام للأونكتاد مع الوفود في نيويورك.

١٨- وأحاطت اللجنة علماً بالتقريرين الواردين في الوثيقتين TD/B/C.II/ISAR/75 و TD/B/C.II/ISAR/79، ووافقت على جدول الأعمال المؤقت الذي اقترحه فريق الخبراء لدورته الرابعة والثلاثين.

## دال - التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة (البند ٥ من جدول الأعمال)

١٩- عرضت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات ومدير شعبة الاستثمار والمشاريع تقريراً عن التقدم المحرز في تشجيع وتدعيم أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة - وهي البحث والتحليل، والتعاون التقني، وبناء القدرات - في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والاستثمار وتنمية المشاريع، ووصفاً أهم الإنجازات والآثار الناتجة عن أداء ولايات الأونكتاد.

٢٠- وفيما يتعلق بالبحث والتحليل، أبرزت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات المنشورات الرئيسية التي تصدرها الشعبة كل سنتين فضلاً عن دراساتها، التي تركز على البلدان النامية وأفضل الممارسات والدروس المستخلصة. وتقع استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في صميم الركن المتعلق بالتعاون التقني، وفيما يتعلق ببناء توافق الآراء، تقدم الشعبة الخدمات لعدد من اجتماعات الخبراء، وتساعد لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، وتؤدي دور مركز تنسيق داخل الأونكتاد، بوصفه أمانة لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وتتولى هذه اللجنة ولايتين مزدوجتين تشملان العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك عملية متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وذكرت المديرية أن الشعبة تضطلع بعمل مكثف في مجالي التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وعموماً، فقد أسند مافيكيانو نيروبي إلى الأونكتاد ولاية قوية تتمثل في تعزيز عمله المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، ويسعى الأونكتاد لإقامة مزيد من أوجه التآزر بين أركان عمله الثلاثة.

٢١- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب عدة مندوبين عن تقديرهم لعمل الأونكتاد بشأن قضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار، ولا سيما التجارة الإلكترونية، التي تؤدي دوراً هاماً في



الاقتصاد. واقترح أن يُعقد أسبوع التجارة الإلكترونية المقرر تنظيمه في عام ٢٠١٧ بالتزامن مع اجتماع فريق خبراء حكومي دولي معني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وشجع أحد المندوبين الأونكتاد على دعم تنفيذ اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لأنه يتيح فرصة ممتازة للنظر في سياسات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار. وشجع مندوب آخر الأونكتاد على مواصلة دعم البلدان النامية في تسخير سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٢- وفيما يتعلق باستفسار بشأن حقوق الملكية الفكرية، أشارت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات إلى أن الأونكتاد ليس هو وكالة الأمم المتحدة الرئيسية المسؤولة عن قضايا حقوق الملكية الفكرية، ومع ذلك يؤدي دوراً هاماً من خلال عمله المتعلق بقضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي تشمل حقوق الملكية الفكرية باعتبارها أداة للتنمية، بالنظر إلى الآثار المترتبة في العلم والتكنولوجيا والابتكار. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر مدير شعبة الاستثمار والمشاريع أن الشعبة تتضمن فرعاً مخصصاً لحقوق الملكية الفكرية، يركز على تطوير القدرة على إنتاج المستحضرات الصيدلانية في أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، يتعاون الأونكتاد مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن حقوق الملكية الفكرية من خلال مبادرات وبرامج وأنشطة ميدانية مشتركة.

٢٣- وركز عرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع على الإنجازات التي حققتها الشعبة على نطاق أركان عمل الأونكتاد الثلاثة، من خلال الأخذ بنهج الإدارة القائمة على النتائج، مشدداً على تأثير الأنشطة التي تضطلع بها الشعبة (النتائج المتوسطة والطويلة الأجل) وأهميتها ونوعيتها وكفاءتها وفعاليتها. ووصف المدير استراتيجية الشعبة، وأبرز توجهها نحو دعم الاستثمار في التنمية المستدامة، ولا سيما نحو مواءمة أنشطتها مع أهداف التنمية المستدامة. وقد خضع النهج الذي تتبعه الشعبة لتقييم أجراه عدد من خبراء التقييم الخارجيين للبرنامج الفرعي ٢، معتبرين إياه مثلاً جيداً على الإدارة القائمة على النتائج، ونموذجاً لأفضل الممارسات جديراً بالمحاكاة.

٢٤- وأشاد المندوبون بالجودة العالية والآثار التي تميز عمل الأونكتاد المتعلق بالاستثمار والمشاريع من أجل التنمية، فضلاً عن نهجه الشفاف والقائم على النتائج في مجال الإبلاغ، وأشاروا إلى آثاره الواضحة. وبناءً على تقرير النتائج والأثر ٢٠١٦ الصادر عن الشعبة، ورداً على بعض المندوبين، تناول المدير بالتفصيل مسائل مثل أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة، والتعاون مع البرامج والمنظمات الأخرى، وأهمية وفائدة أدواته السياساتية في مختلف البيئات الاقتصادية. وتوافقت الآراء على ضرورة مواصلة تعزيز عمل الأونكتاد بشأن الاستثمار والمشاريع، ولا سيما بما يتماشى وخطة عام ٢٠٣٠.

## ثانياً- المسائل التنظيمية

### ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٥- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، السيد روبرت والر (الولايات المتحدة) رئيساً لها والسيد فريدريك ماتوانغا (كينيا) نائباً للرئيس - مقررًا.

### باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٦- أقرت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.II/32). فكان جدول الأعمال كالتالي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة
- ٤- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورتيه الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين
- ٥- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة
- ٦- مسائل أخرى
- ٧- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

### جيم- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٢٧- أذنت اللجنة، في جلستها العامة الختامية، للمقرر بأن يضع، تحت سلطة الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع. وسيقدّم التقرير إلى مجلس التجارة والتنمية.

## المرفق

## الحضور\*

- ١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:
- |                                 |                  |
|---------------------------------|------------------|
| إثيوبيا                         | كندا             |
| إكوادور                         | كوبا             |
| إندونيسيا                       | كوت ديفوار       |
| إيران (جمهورية - الإسلامية)     | الكونغو          |
| البرازيل                        | كينيا            |
| بلجيكا                          | مدغشقر           |
| تونس                            | مصر              |
| الجزائر                         | منغوليا          |
| جيبوتي                          | ناميبيا          |
| زمبابوي                         | النمسا           |
| السودان                         | نيبال            |
| فرنسا                           | الولايات المتحدة |
| الفلبين                         | اليابان          |
| فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) | اليونان          |
- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:  
مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ  
الاتحاد الأوروبي
- ٣- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:  
المنظمة العالمية للسياحة
- ٤- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:  
الفتنة العامة:  
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة.

\* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين. وللاطلاع على قائمة المشاركين المسجلين الكاملة، انظر TD/B/C.II/INF.8.